الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمـــي
Ministry of Higher Education and Scientific Reasearch
جامعـــــة غليـــــزان
University of Relizane
كلية العلـــوم الاجتمـــاعية والإنســـانية

محاضرات مادة:

المقاولاتيـــة

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

(إتصال وعلاقات عامة + إتصال جماهيري)

إعداد :
د. حنـــادر عبد الله.

الموسم الجامعي:

2023 - 2022

مدخل الى المقاولاتية:

1-مفهوم المقاولاتية (ريادة الاعمال)

جاء مصطلح المقاولاتية من ضمن المفاهيم الخاصة بالعلوم الاقتصادية بالدرجة الاولى حيث ظهر هذا المفهوم لأول مرة في فرنسا من قبل الكاتب ريتشاد كنتيلون علم 1616-1734 وهو مصرفي إيرلندي، وهو اول من اعطى البعد الاقتصادي لهذا المفهوم حيث اشار الى اهمية المقاول في التنمية الاقتصادية، و عبر عنه الكاتب على انه ذو الشخصية المستعدة لتأسيس مشروع جديد عن طريق الابتكار و تطوير طرق و اساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية.

يرى ألان فايول ان المقاولاتية حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكيد، اي تواجد الخطر في العمل، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغير وأخطار مشتركة والاخذ بالمبادرة والتدخل الفردي وترتبط هذه الحالات بما يلي:

+ انشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين او من طرف مؤسسات.

+ استعادة نشاط أو مؤسسة تكون في وضعية جيدة او تواجه صعوبات من طرف افراد مستقلين او مؤسسات

+ القيام بتسيير بعض الوظائف او المسؤوليات داخل المؤسسات.

لذلك تعتبر المقاولاتية عنصر حيوي للنهوض باقتصاديات الدول خصوصا بعد الازمات.

وهي تعني ايضا الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل، او مجموعة أعمال، وبناء على ذلك كانت توكل مهام تشيد المباني العمومية، وانجاز الطرقات، وضمان تزويد الجيش بالطعام الى المقاول اضافة الى مهام اخرى.

ثم بدأ مصطلح المقاولاتية يتسع ليصبح أكثر شمولا في القرن 18لعني المؤسسة التي تباشر في اعمال معينة والمقاول هو ذلك الشخص النشيط الذي يتحدى الروتين ويقوم بإنجاز العديد من الاعمال.

كما يصرح اميل ميشال ارنونديز Emil-Michel Hernandez أن المقاولاتية مجال علمي في طور التشكل النظري، حيث انها تتجاوز البعد التسيير (علوم التسيير) باعتبارها انطلاقة لسيرورة مركبة من بعد اجتماعي واقتصادي وذلك في غياب نظرية متكاملة حول المقاولاتية كحقل علمي مستقل.

يؤكد فايول وفارستريت T.Verstraete/A.Fayolleان المقاولاتية تتطلب النمذجة لتفهمها ووضعها في شكلها العلمي واغلب التعريفات تتفق على انها نمط من السلوك يجمع بين المبادرة، التنظيم، وإعادة تنظيم اليات اقتصادية واجتماعية بهدف استغلال موارد مع تقبل المخاطرة او الفشل كما تعني أيضا سيرورة عملية انشاء وخلق شيء مختلف ذو قيمة بتخصيص الوقت والجهد للحصول على نتائج مرضية في شكل انتاج او قيمة مالية .

2- أبعاد المقاولاتية:

لدراسة الظاهرة المقاولاتية يحدد لنا T.Verstraete ابعاد تحليلية لفهم الفعل المقاولاتي فيخلص الى ان المقاولاتية ظاهرة تتركب من مستويين أساسيين في تحليلها حيث تعتمد على المقاول والمقاولة فلا يمكن الاستغناء عن مستوى على حساب الاخر فهما مرتبطان بعلاقة جدلية تؤلف لنا مجموعة من الابعاد تتمثل في:

البعد الأول: بعد معرفي يعتمد على رؤية المقاول وقدراته الفكرية والتعليمية دون النظر الى الجانب النفسي من ميول وتحفيز وتجارب سابقة فهذا البعد يعتمد على التمثلات والتصورات والرؤية المقاولاتية عند الفرد.

البعد الثاني: البعد العملي لا يعتمد هذا البعد على الفعل المقاولاتي لوحده بل يتضمن الإشكالات المتعلقة بموضوعات المقاول ومنظمته في الأوساط المختلفة.

البعد الثالث: البعد البنيوي الذي يرتبط بسياق الظهور والتشكل للمنشأة والذي يجب على المقاول التعامل معه لجعل البيئة متطابقة مع تصوراته.

البعد الرابع: الابداع والتطوير: تعتمد هذه العملية على خلق أفكار جديدة غير مسبوقة في مجال الاعمال وعرضها على السوق من خلال توظيف التكنولوجيا المتطورة التي تمنحه قيمة جديدة في مجال ابتكاره عن طريق تطور أفكار أو منتجات موجودة سابقا.

البعد الخامس: المخاطرة والمبادرة: يتميز العمل المقاولاتي بالمخاطرة في الخوض في مجاله من خلال ادخال منتج أو خدمة جديدة حيث يمكن استغلالها أو التخلي عنها، وهذا ما يكسب المقاول منطقة أو سوق جديدة، وبهذا نقول إن المقاولاتية هي تجسيد لمجموعة من الافكار التي راودت المبتكر الى تقديم أفكار جديدة في المجتمع والتي بدورها تؤدي الى خلق طريق جديد للمقاول يدفعه الى الابتكار والابداع1.

3- **الدوافع المؤدية الى العمل المقاولاتي**: هناك مجموعة من العوامل التي تدفع بالفرد الى الخوض في مجال المقاولاتية والقائمة على فكرة أساسية مفادها المبادرة في تغير الحياة العملية، واتخاذ قرار انشاء مؤسسات خاصة تدفع بصاحبها الى تجديد النسيج الاقتصادي ورفع مستوى الانتاج وزيادة العائدات والتشجيع على الابتكار، كل هذا يكون بكسر الروتين المتعود عليه في المؤسسات العامة، ومن هذا يمكن شرح دوافع العمل المقاولاتي كالتالي:

أ/ الدافع البيئي: يتمثل في الانتقال من الحياة السلبية الى حياة عملية مثال على ذلك: التسريح من العمل-الهجرة- الطلاق .....الى اخره من ظواهر اجتماعية متعددة تدفع بالفرد الى الخوض في مجال المقاولاتية، كما هناك أيضا أوضاع اخرى تدفع الى هذا المجال تتمثل في الاوضاع الوسيطة والتأثيرات الايجابية، حيث تقود هذه المجموعة من الدوافع المحيطة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي للفرد بأنه يفكر في انشاء مؤسسات مصغرة للخروج من نموذج العمل المأجور الذي يسيطر على الاذهان، لفترة طويلة و اللجوء الى العمل الحر الذي يشجع على المبادرة الفردية.

ب/ دافع الرغبة والمبادرة: في هذه المرحلة يلعب الوسط العائلي والاسري دور مهم في تشجيع الفرد على روح المبادرة ورغبة الدخول في تجارب جديدة، في مجال المؤسسات والانتقالات الإيجابية والظروف الوسيطية والتي تشكلت على أساس نظام القيم الفردية، وهي تبنى على أساس تأثير العوامل الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد والعائلة كما تتشكل أيضا من التجارب السلبية مثل الإخفاقات في المغامرات المقاولاتية وهذا ما يعزز من ادراكات

والرغبة في الخوض في المجال المقاولاتي، والمشاريع المصغرة وذلك من خلال سرد مجموعة من التجارب السابقة في هذا المجال والموجودة في الوسط العائلي، والتي تلعب دور محوري في تقوية الرغب لدى الشباب للدخول في عالم المقاولاتية.

ج/ دافع الادراك وامكانية الانجاز: يظهر للفرد هنا مدى دافعيته الى إدراك قدرته على انجاز وتحقيق فكرته ومصدر الدعم هنا يتمثل في مساهمات العائلة الاصدقاء في توفير الدعم المالي والنفسي، والنصائح الاستشارية من خلال نماذج المقاولين، الذين سبقوه في المجال المقاولاتي اضافة الى التكوين واكتساب الخبرات سوآءا من الجانب العلمي أو العملي.

ويشير philipe Bernoux الى ان الدوافع المؤيد الى الفعل المقاولاتي لا تعبر عن حقيقة انية لانها مرتبطة بتطور الفرد الذي يتغير عبر الزمن من خلال التجارب التي يمر بها وهي مرتبطة أيضا بالخبرة والمستوى والمكانة الاجتماعية التي ينمو فيها الفرد كما يرى Shapéro ان الدوافع والمتغيرات المحيطة بالفرد هي

التي تؤدي به الى الخوض في المجال المقاولاتي حيث يأخذ بعين الاعتبار عناصر تتفاعل فيما بينها مشكلة دوافع للفعل المقاولاتي وتتمثل في:

أ/ الدوافع النفسية: تتمثل في اتجاهات الفرد وقناعاته انعكاسا الى القوى الداخلية تحفزه على خلق مؤسسات خاصة تتميز بالاستقلالية في العمل والإدارة.

ب/ الدوافع الاقتصادية: مثلها شابيرو في المعادلة التالية:

Faisabilité-Accessibilité des ressources

Les Six (M) de l'entreprise=Moyen + Men +Machines +Matériels +Market + Management

ج/ الدوافع الوضعية: يوضح شابيرو أن اغلب المقاولين قد تعرضوا لتغير في وضعيتهم الاجتماعية او الشخصية وحتى المهنية وهذا ما يقوي فيهم الرغبة في المجازفة والمخاطرة والاستقلالية في العمل وأيضا يؤكد ان التنقل او الهجرة لها دافع إيجابي او سلبي لدي المقاول الذي له الرغبة في المجازفة في مجال المقاولاتية.

د/ الدوافع الاجتماعية: وهي قدرة الفرد على تخيل نفسه في دور المقاول، ما يمكنه من خلق مؤسسة جديدة وهذا التخيل لا يأتي من العدم وانما يتنامى بشكل متواصل في شخصية الفرد وهذا ما يسمى بالثقافة أو الروح المقاولاتية والتي تتأثر بالمحيط الاسري أو مجموع الرفاق

هـ/ الدوافع الإيجابية والسلبية:

4- أهمية المقاولاتية في المجتمع: يهدف العمل المقاولاتي الى تحقيق أهداف وأدوار اقتصادية يمتد أثرها الى الحياة الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع، وذلك من خلال أهمية النشاط المقاولاتي وحسب طبيعته ووجهة النظر اليه وتتجلى هذه الاهمية في مجموعة من المستويات تتمثل في:

- المستوى الاقتصادي: يظهر ذلك في اعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي، وانشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة جديدة اعتمادا على أفكار ابداعية بما يستجيب لمتطلبات السوق، وهذا للحفاظ على استمراريتها وخلق جو من المنافسة لكسر النمط الاحتكاري الذي كانت تتميز به المؤسسات العمومية سابقا، وهذا ما يؤدي الى المساهمة في النمو الاقتصادي
- المستوى الاجتماعي: تظهر أهمية العمل المقاولاتي من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق خلق فرص العمل، والتقليل من البطالة، اضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، كما أن النشاط المقاولاتي يحد من هجرة السكان الداخلية والخارجية

عن طريق انشاء مؤسسات صغيرة مستثمرة تقوم بتثبيت السكان في اماكن اقامتهم، كما تفتح المجال لترقية المرأة واعطائها فرصة للعمل، واظهار امكانيتها وأفكارها الابداعية، وفتح أفاق مهنية تتعدى البساطة التي كانت تعيشها المرأة سابقا.

المستوى البيئي: تكمن أهمية البعد البيئي في النشاط المقاولاتي من خلال مفهوم التنمية المستدامة الذي يهتم بالحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، عن طريق اختار المقاولين لمشاريع تتطلب الابداع والابتكار للحفاظ على المجال البيئي والتقليل من مشاكله المتنوعة.

-5- الثقافة والروح المقاولاتية: تلعب ثقافة الفرد في المقاولاتية دور كبير من خلال تلك الروح التي يتمتع بها المقاول لتدعيم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على النهوض بتلك المشاريع.

وتعرف الثقافة المقاولاتية على انها مجموعة متداخلة من الافكار والقيم والمعارف والخبرات وغيرها من العوامل الاخرى التي تصنع المقاول وهي عبارة عن مسار الانشاء، وتفاعل العناصر المكونة للمدخلات والمخرجات التي تتمثل في السلوكيات والمنتجات والخدمات، وهي ايضا مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول، منها الاستقلالية والابداع وروح المسؤولية والاخذ بالمخاطرة.

ويلخص جاس وجسبورين مفهوم الثقافة المقاولاتية في مراحل تتمثل في:

أ/المسبقات: وهي مجموعة من العوامل الشخصية والمحيطة التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان أن الطلبة الذين لهم أباء يعملون في مجال المقاولاتية هم الاكثر انجذاب لهذا المجال مقارنة مع المتكونين العادين.

ب/ الاستعدادات: نعني بها مجموعة من الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول، وهي المحفزات والمواقف، والفائدة المرجوة والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول الى سلوك.

ج/ تجسيد الامكانيات والقدرات المقاولاتية في المشروع: ويكون هذا تحت تأثير الدوافع المحركة، والتي تشمل العوامل الايجابية وعوامل عدم الاستمرارية في ادارة المشروع المقاولاتي.

-روح المقاولاتية: ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولان المصطلح مازال محل البحث ولم يتم الوصول الى اتفاق حول ايجاد تعريف موحد لروح المقاولاتية.

ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الاولى بأخذ المبادرة والعمل، أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بها يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، وهي أيضا عبارة ذات دلالات متعددة في

مفهومها لأنشاء المؤسسات الفردية لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل امكانية التغير لكسر حاجز الخوف من التغير اكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

مدخل عام الى المقاول:

1/ تعريف المقاول: حسب كانتيلون المقاول هو ذلك الشخص المخاطر أو المبادر الذي يقود كل المبادلات في السوق مشتريا من المنتجين وبائعا للمستهلكين، فهو يشتري بسعر محدد ويبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل، وهذا ما يعكس روح المغامرة التي يتميز بها المقاول.

ويعرفه شوبيتر على انه شخص مختلف عن الاخرين فريد بنوعه، وهو الذي يحدث ويبتكر ويجدد ويعمل على تحديث عناصر الانتاج، ويدفع من مستويات الانشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية.

فالمقاول هو الذي يبحث عن أحسن طريقة انتاج مع الملائمة لأي وقت، اضافة الى صفة المخاطرة، كما يتميز بدرجة عالية من الابداع أو القيمة المضافة عن طريق المنظمة ويدفع من الفرد الذي يدخل في حركية التغير على المستوى الشخصي، ونقول عن الوضع انه مقاولاتي مادام هناك حركية في التغير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة، فالمقاول شخص تحفزه ارادة وحلم تأسيس مملكة خاصة به.

وعرفه كل من دونالد ودون هافري بأنه الشخص الذي يستطع تميز الفرص واغتنامها على خلاف الاخرين ويعود ذلك الى امتلاكه لمجموعة من الخصائص تتمثل في:

-الحاجة للإنجاز

-الرقابة على الاعمال

-القدرة على المخاطرة وتجنبها من الناحية المادية او العائلية او السيكولوجية.

2/المواصفات العقلية للمقاول وخصائصه:

2-1/ الصفات العقلية للمقاول: هي مجموع الصفات التي يجب ان يتصف بها المقاول مع جملة من الضغوطات التي تؤثر علية ومدى استغلاله للموارد المتاحة له والقدرة على التغير لإدارة مؤسسته بنجاح وهي مجموعة من المهارات والسلوكيات وتتمثل في:

- ✓ الطاقة والحركية: هي عقلية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، لان عملية انشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر، اضافة الى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الاعمال وذلك بالاعتماد على الدوافع الداخلية وهي التي تعطي للمقاول القدرة على تحديد الفرص بدقة واقتناصها للانطلاق، اضافة الى الحركية التي تولد الطاقة والتصرف بسرعة والاستعداد لتغير الخطة المتبعة في اي لحظة في ظل بيئة تتميز بسرعة التغير.

- ✓ الالتزام: يعد عاملا مهما من ضمن عوامل النجاح في أي مجال وخصوصا لدى المقاول الذي يواجه وباستمرار ضغط المخاطر ويحتم عليه قبوله إذا ما اراد الخوض في هذا المجال ويساعد الالتزام على تجاوز العوائق والموانع التي تحول دون تحقيق أهدافه المخطط لها سابقا.
- ✓ القدرة على حل مختلف المشاكل بقياس المخاطر: ينبغي على المقاول ان يكون على قدر المخاطر التي ستوجهه في سير نشاطه المقاولاتي من بداية انشاء المؤسسة سواء كانت على المدى المتوسط أو الطويل، فلا يجب أن يعتمد على الخطأ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي من جهود طويلة وتقييم مستمر واستعداد لحل المشاكل والعقبات التي ستواجه مشروع العمل.
- ✓ الابداع والابتكار: من أجل أن تستمر المؤسسة يجب أن تتطور من حيث هياكلها التي تحتاج الى اعادة الهيكلة في كل وقت مناسب وذلك مواكبة للتطورات الواقعة في الاقتصاد والسوق العالمي، وهذا ما يتطلب القدرة على التحليل والاستعداد والاستماع، وتوفير الامكانات اللازمة لذلك والاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفتاح تطور المؤسسة.
- ✓ المرونة والثقة بالنفس: ينبغي على المقال أن يتصف بقابلية التفكير والمرونة في التعامل ومن ثم التصحيح والاستفادة من التجربة عن طريق الثقة بالنفس، ورفع مستوى الوعي والادراك والايمان بقدراته الذهنية والشخصية في امكانية القيام وتنفيذ الفكرة أو المشروع مهما كانت الظروف والصعوبات ولهذا يمكن اعتبار الفشل جزء من النجاح، بالنسبة للمقاول النجاح والفشل مصدر لاستغلال فرص جديد.

2-2- خصائص المقاول: لتحديد خصائص ومميزات المقاول التي يجد فيها الباحث صعوبة، حيث أنه وفي هذه الحالة لا يجد نفسه أمام نوع محدد من الناس أو طبقة اجتماعية محددة ينحدر منها المقاول، فمنها من كانوا أغنياء واخرون فقراء، ومنهم من ورث هذا النشاط، ومنهم من توجه اليه حب فيه وللدخول في المغامرة، ومنهم من حرفين وأصبحوا مقاولين من خلال تبنيهم لمشروع مقاولاتي معين، وكلهم يتشاركون في خصائص معينة تتمثل في:

أ/ الخصائص الشخصية: تم الاشارة اليها من خلال التعريف بالمقاول وذكر صفاته العقلية، وأهم ميزة في المقاول هو الميل نحو المخاطرة، فالأفراد الذين لديهم الجرأة لإنشاء مؤسسات أو البداء في مشروع جديد، فهو يحمل نوعا من المخاطرة وهي متنوعة سواء عند بدأ المشروع أو أثناء الممارسة الفعلية له لذا نجد أن المقاول يتميز برغبة في النجاح، والاندفاع للعمل والالتزام والتضحية.

ب/ الخصائص الاجتماعية: تتمثل في:

-توفر بيئة أسرية تشجعهم على الاستثمار.

-القدرة الكبيرة على التوفيق بين الحياة الخاصة والمسؤولية اتجاه المقاولة.

-المرونة في التعامل مع العنصر البشري وذلك بتكوين فرق عمل، من خلال التشجيع على العمل الجماعي والقدرة على كسب قبول الاخرين من خلال الديبلوماسية والاستراتيجية التي تمكن من الحفاظ على وحدة العمل، وتجنب الاختلاف والتباين بين عناصرها.

ج/ الخصائص السلوكية: تتمثل في مجموعة من المهارات التي يتميز بها الفرد المقاول والتي تظهر من خلال سلوكه اليومي، ويوظف المقاول هذه الخصائص لتطوير وتحسين أدائه بشكل متميز، وتتمثل هذه المهارات في:

المهارات التفاعلية والمهارات التكاملية.

د/ الخصائص الذهنية: تظهر هذه الخاصية من خلال سرعة الفهم والاستيعاب عند المقاول، لأنه هو من يضع الخطط التنافسية، اضافة الى أنه هو المبدع والمبتكر اي منبع الافكار الجديدة التي تتطلب قدرة كافية من البداهة والتفكير، لأداء كل نشاطاته، اضافة الى القدرة العقلية التي تساعده على الربط بين الانشطة والوظائف الموجودة في المؤسسة.

و/ الخصائص التنظيمية: تتمثل في مجموعة القدرات التي يمتلكها المقاول وهي التي تساعده في اتخاذ القرارات والتحكم في الوقت والادارة، وممارسة الانشطة المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والرقابة والتحفيز وكلها ضرورية لنجاح مشروعه المقاولاتي.

3-أنواع المقاولين: للمقاولين أربعة أنواع تتمثل في:

3-1-المقاول المبتكر : يتميز هذا النوع من المقاولين بحاجة قوية للإنجاز الفردي، لأنه لا يمكن من تحقيق فكرة أو مشروع في المؤسسة التي كانت توظفه، فهو لا يعتبر الاستقلالية الهدف الاساسي لنشاطه على مستوى المؤسسة، بل يفضل النمو و التطور من جانب أخر.

3-2-المقاول المالك : هذا النوع من المقاولين يتميز بالرغبة في السلطة السابقة، و الرغبة في انشاء مؤسسة مستقلة، و كنتيجة لذلك فهم يمتلكون رغبة قوية للاستقلالية المالية و التي تدفعهم الى تحديد نمو المؤسسة من أجل الاحتفاظ بالرقابة.

3-3-المقاول التقني : هو الذي يقوم بإنشاء مؤسسة صغيرة وهذا النوع من المقاولين اكتسب الخبرة من خلال مشاكله المهنية السابقة، او النفسية وهذه هي التي أدت به الى ترك مؤسسته مكان العمل وانشاء أخرى خاصة به، للدفاع عن طموحاته وتطوير نشاطاته السابقة.

3-4-المقاول الحرفي : هذه الفئة من المقاولين لها دوافع أساسية للنجاح الاقتصادي، و استمرار نشاطاتهم الحرفية و عدم زوالها عبر الزمن، و ذلك بمواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة و ادخالها في استعمال الموارد الاولية و انتاجها كسلعة محمية في السوق.

4- وظيفة المقاول داخل المؤسسة: يسعى المقاول داخل المؤسسة الى تحقيق التماسك والنظام والثقة التامة في انجاز المشروع، بالتعاون مع جميع العاملين من خلال فهم أفكارهم لتحريك الجماعة، وبهذا تنقسم وظيفة المقاول الى:

4-1 الوظيفة الرسمية: تتمثل في:

التخطيط: هو اعداد الاستراتيجيات والخطط المرنة الخاصة بعمل المرؤوسين والعمل على تنمية طاقاتهم وقدراتهم العلمية والعملية والإنتاجية، من أجل الوصول الى تحقيق الاهداف التي كان يسعى اليها المقاول.

التنظيم: وهو تنظيم عملية العمل التي تسمح للعمال بتأدية وظائفهم بأقل وقت وجهد، مقابل الانتاج. يعتبر التنظيم الاتجاه الاساسي في سير العمل المقاولاتي، من خلال تطبيق مبادئه والاعتماد على هيكل تنظيمي للمؤسسة، عن طريق تحديد وظائف الافراد العاملين في المشروع.

المسؤولية: على المقاول الناجح تقبل وتحمل المسؤولية في تنفيذ عمله وعمل مرؤوسيه، وأن يتمتع بالعقلانية حسب "ماكس فيبر" في المواقف التي تتحدد فيها المسؤوليات، فعليه تحديدها وتفويض أشخاص في مستوى تلك المسؤولية.

الاتصال: تعتبر أداة فعالة في النشاط المقاولاتي، حيث تساعد المقاول على أن يقيم شبكة علاقات واتصالات مشتركة بين الفروع والمؤسسات المنافسة، في السوق لتجنب المشاكل والعراقيل وذلك من خلال عملية التنسيق بين كل الفاعلين عن طريق انجاز المشاريع بأعلى مستوى من الكفاءة والدقة.

4-2 الوظيفة غير الرسمية: يرى بينيفونت كيستوف أن الوظائف غير الرسمية للمقاول تتمثل:

- السرعة في التنافس من خلال الابداع والابتكار للوصول الى تحقيق انتاج جديد وسوق جديدة للمنظمة.

- تعبئة المعلومات الضرورية للاستمرار، الذي يجلب له المنفعة.

- اعداد المشروع والتخطيط له وادارته لتطبيق الخطة.

6- دور المقاول في تنمية الاقتصاد الوطني: يلعب المقاول دور مهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

- رفع مستوى الانتاج: ويكون ذلك عن طريق تحقيق الكفاءة في اختيار واستخدام الموارد الاولية التي يجلبها المقاول من اجل تحويلها واستعمالها في انتاج مواد جديدة لرفع وتحسين مستوى الانتاج.
- توفير مناصب عمل جديدة: من خلال العمل المقاولاتي الذي يهدف الى انشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة يحرص المقاول على توفير اليد العاملة للإنجاح مشروعه في مختلف النشاطات المتوجه اليها.
- تنوع وتوفر الانتاج: من خلال الفكر المقاولاتي الذي يقدم فرصة للمقاول على الابداع والابتكار في تنوع نشاطاته من خلال تقديم سلع ومنتجات جديدة، تضيف قيمة للمجتمع من خلال الوفرة في التسويق والتوزيع وهذا لتنمية الاقتصاد وتطويره.
- العمل على تطوير التكنولوجيا: يهدف صاحب المشروع من خلال نشاطه الى تطوير وسائل العمل المستخدمة في المؤسسة الصغيرة او المتوسطة عن طريق ابتكار تكنولوجيا جديدة، من خلال اطلاعه على مسار سير النشاط المقاولاتي في الدول المتقدمة؛ اذ يحاول ان ينقل تلك التكنولوجيا الى مؤسسته من اجل تقيق التنمية شرط أن تكون هذه التكنولوجيا مطابقة لاحتياجاته في عملة الانتاج والخدمات أو التوزيع، كما يمكن لهذا المقاول ابتكار تكنولوجيا موازية لتلك الموجودة في الدول المتقدمة بأساليب عمل جديدة ومغايرة.
- هيكلة المؤسسات وايجاد اسواق جديدة: يتم ذلك عن طريق اعادة صياغة شروط ومعاير سير المؤسسة، وجعلها أكثر ابتكارا في استخدام الموارد الاولية واستغلال الفرص الموجودة في السوق عن طريق الكفاءات وايجاد عملاء جدد، اضافة الى خلق طلب وعرض جديد والاستجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع.

7 مراحل تطوير المقاول الفكرة الى مؤسسة: يبدأ العمل المقاولاتي بفكرة التي تكون مرهونة بفرصة تحقيقها على أرض الواقع، من أجل الوصول الى الربح ويجب الوقوف عندها على اساس انها نقطة انطلاق المشروع المقاولاتي، وقد فرق العديد من الاقتصادين بين الفرصة والفكرة في عدة توضيحات

حيث يرى فيلون أن الفرصة متعلقة بالحاجة تظهر وقت ظهور المنتج وتسويقه، أما بالنسبة للفكرة فهي تشمل المشروع الذي يهدف المقاول الى تحقيقه.

ان اكتشاف الفرص بالنسبة للمقاول هي الخطوة الاولى والاساسية لبناء مشروع مؤسساتي مقاولاتي، لابد على المقاول أن تكون لديه أفكار واضحة للاستثمار فيها واستغلالها بفعالية، وعليه تتمثل طرق اختيار وتطوير الافكار فيما يلي:

المقاول العقلاني: ننطلق من فكرة أن العمل لا يوجد بالنسبة لنوع التنظيم الاجتماعي الذي وصل اليه المجتمع، في هذا المجال تنفرد المؤسسة المقاولاتية على خلاف المؤسسات التي سبقتها تاريخيا من حيث أنها جعلت من العمل فئة اجتماعية ذات خصائص عامة.

ولكي تحقق المؤسسة الخاصة أهدافها والمتمثلة أساسا في تحقيق عائد رأسمالها أو الربح، فانه تفرض عليها مجموعة من الإجراءات تبدأ من مراقبة المشروع والمواد الاولية، وننتهي بالحساب الاقتصادي، فنشاط المقاول يختلف جوهريا عن نشاط الفاعلين الاقتصادين، الاخرين في المجتمع عامة والمؤسسة المقاولاتية خاصة، لان المقاول يؤدي مهام حاسمة في النشاط الاقتصادي، وبصفة عامة يجب عليه أن يجزأ سلوكه الى مجموعة من الافعال الاستراتيجية ويحدد لكل منها الشروط المثلى لتنفيذها لكي يحقق أقصى ربح ممكن للمؤسسة عن طريق تطبيق برنامج مختار من بين عدة برامج من أجل تطبيق الفكرة وتطوير المشروع.

حلقات النقاش: مناقشة المقاول للأفكار الجديدة مع الفاعلين في المؤسسة، بكل حرية وانفتاح بهدف الوصول الى القرارات الصحيحة متعلقة بالمنتجات الجديدة، وتحليل النتائج بطريقة عقلانية عن طريق الاجتماعات الدورية التي تكون بين صاحب المشروع والعاملين على تنفيذه، عن طريق التفتح بتقديم تلك الافكار في صورة جماعية للوصول الى نتائج جديدة.

أسلوب التحليل والحل الابداعي للمشاكل: يكون ذلك بالتركيز على حل المشاكل خاصة المتعلقة بالمنتج وتطويره بالإبداع والابتكار والتحفيز على ايجاد أفكار وهذا ما يجب أن يكون في سمات ومواصفات المقاول.

تقييم و تطوير الفكرة: يكون ذلك بالقدرة على التعرف على الفرص المهملة من قبل مقاولين أخرين، عن طريق اليقظة و الاعتماد على المعارف المسبقة التي تمكن المقاول من تقييم أفكاره وأفكار الاخرين، وتحديد المعلومات الجديدة اضافة الى شبكة العلاقات وحجمها، والتي يمكن أن تؤثر في تطوير الفكرة و المشروع المقاولاتي، الى جانب الابداع واكتشاف الفرص عن طريق الثقة في النفس والعاملين في

المشروع، ودراسة الفكرة من المنظور التسويقي للمنتج والمنظور المالي للربح وتحديد مصادر التمويل من الناحية الادارية والهيكل التنظيمي للمؤسسة، وسعي المقاول الى تحويل كل الافكار الإيجابية الى مشاريع مستقبلية.

المقاولاتية وانشاء المشاريع في الجزائر

1- التطور التاريخي للمقاولاتية في الجزائر: للبحث عن أصل المقاولاتية في الجزائر يدفعنا بالضرورة الى البحث عن أصل الفئات الاجتماعية المالكة لرأس المال، وكيفية الحصول عليه حيث تشكل هذه الفئة من المقاولين صورة غير واضحة في المجتمع، وهي المالكة للصناعات الصغيرة التي أدت الى تراكم رأس المال، كما يمكن اعتبار المقاولين الاوائل في الجزائر هم الحرفيون واصحاب الورشات الصغيرة، اضافة الى تلك المصانع الصغيرة التي تركها المعمر للعمال الذين كانوا يعملون عندهم، وهذا ما أدى بهم الى التكيف مع التغيرات الجديدة للجزائر بعد الاستقلال، وعليه يمكن تحديد مجموعة من المقاولين الذين ظهروا في الجزائر:

1/1 المقاولين فترة الاستقلال: قام جان بيفان بدراسة المقاولين في الجزائر التي كان يغلب عليها النظام الاشتراكي، المعروف بالمؤسسات العمومية التابعة للدولة، لكن مقابل ذلك كانت هناك مجموعة قليلة من المؤسسات الصغيرة الخاصة، التي كانت تضم مجموعة من المقاولين متمثلين في فئات اجتماعية متنوعة تتمثل في:

* **فئة التجار**: تتكون هذه الفئة من التجار الذين ساعدتهم ظروف حرب التحرير على البروز، وتعتبر هذه الفئة البرجوازية التي كانت موجودة ابان الاستعمار، والتي كانت موجودة على الحدود الجنوبية والجنوب الشرقي مع الحدود التونسية، وأصول هذه الفئة تنحدر من

العائلات الكبيرة والعريقة، وكان يرتكز نشاط هذه الفئة في التصدير والاستيراد معتمدين في تبادلاتهم على الحبوب والتمور، والمواد الغذائية ذات الصنع الفرنسي وبالتالي استطاعوا تكوين راس مالهم من خلال تلك التجارة، ولم تكن لديهم ثروة في العقار كون أنهم لم يولوا لهذا الجانب اهمية وذلك لعدم تعاملهم سياسيا مع الاستعمار الفرنسي ولعدم استقرارهم وطبيعة حياتهم المعروفة بالترحال لأنهم تجار أكثر منهم صناعين، وكانوا يهتمون بفتح المحلات التجارية للحصول على أرباح سريعة.

* **فئة العمال**: تتكون هذه الفئة من العمال الذين اكتسبوا المهنة والخبرة من المعمر وهم مؤهلين للقيام بصناعة بفضل ما تعلموه من مصانع المعمر، وهذا ما ساعدهم على شراء ورشات المعمر بعد الاستقلال وتمثلت مشروعات المقاولاتية في فترة ما بعد الاستقلال في الخياطة و صناعة الاحذية، و بالنسبة ل"جان بينف" فان هذه الفئة متكونة من اطارات قدامي التسيير الذاتي وأعضاء قدامى جيش التحرير، ومستخدمي القطاع العمومي و هم منحدرين من عائلات فقيرة فلاحية ذات مستوى تعليمي محدود، هذه الفئة هي التي قامت بجمع رأس المال و انشاء مؤسسات خاصة بهم.

* **فئة المقاولين الجدد:** تتكون هذه الفئة من المحترفين في المجال الصناعي والخدماتي وهي متكونة من فئة الشباب الذين لديهم تكوين عالي ومتخصصين في مجالات محدد، وهذا

ما يسمح لهم بوضع قاعدة جديدة للاستثمار في القطاع الخاص الذي ظهر في نهاية السبعينات وبعد الازمة الاقتصادية الاولى التي مست الجزائر، ودخولها في نظام الاقتصاد

الحر أو ما يسمى باقتصاد السوق، ويمكن أن نجد في هذه الفئة مقاولين لا يسيرون مؤسساتهم بصفة مباشرة لأنهم يهتمون بأعمال أخرى تتمثل في الاستيراد والتصدير، وانشاء علاقات خارجية مع شركات أجنبية ويولون مهمة التسيير الى تقنين سامين أو اطارات أجنبية.

2/1 المقاولين فترة التسعينات: عرفت الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تحولات اقتصادية هامة تمثلت في انهيار أسعار البترول ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية فرضت عليها الانتقال من الاشتراكية الى اقتصاد السوق الذي فرض عليها عدة تحولات في مجالات متعددة أدت الى ظهور فئة من المقاولين تمثلوا في:

* **فئة المقاولين المهاجرين:** هم فئة من الشباب الذين هاجروا الى الخارج من أجل جمع الاموال واستثمارها في مشاريع مقاولاتية في البلد الام، التي سمحت لهذه الفئة بالاستثمار في القطاع الخاص والمشاركة في الحياة الاجتماعية وايجاد الحلول للصعوبات التي يوجهونها في اعمالهم وتتميز هذه الفئة من المقاولين بالمغامرة والمخاطرة.

* **فئة المقاولين بالوراثة:** تقوم هذه الفئة من المقاولين بتسيير مؤسسات قديمة تخص العائلة ورثوها عن أباءهم وتتميز هذه الفئة من المقاولين بالتسيير العقلاني للمؤسسة وذلك بحكم التكوين والتأهيل الجيد، ويكون توظيفهم للعمال انطلاقا من الكفاءة وذلك لسعيهم الى الحفاظ على تلك المؤسسة وتغير مستوى الانتاج الذي يتمشى ومتطلبات السوق.

كما يهدف هذا المقاول الى الاحتفاظ وتطوير العمل بحكم التجارب الطويلة في مجال عملهم، فالخبرة التي يحصلون عليها والعلاقات التي يكونونها تسمح بمعرفة السوق ومتطلباته.

2- ماهية المشاريع المقاولاتية في الجزائر: عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير وذلك لأهمية دورها الاقتصادي في دول العالم عامة والجزائر بصفة خاصة، وذلك لتنوع أنشطتها واختلاف فروعها، حيث استند المشرع الجزائري في تعريف المشاريع على القانون التوجيهي رقم18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي

يعد مرجعا لكل برامج المساعدة والدعم لهذا النوع من المؤسسات، .وهذا ما يسهل في تعريفنا للمؤسسة التي تلعب دورا مهما في جميع المستويات وفي كل دول العالم على اختلاف تقدمها التكنولوجي، وتباين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتمد على معاير كمية ونوعية تتمثل في:

* 1/2 المعايير الكمية:

عدد العمال: من أهم المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لسهولته من حيث القياس وجمع البيانات والمقارنة، غير أنه يواجه مشكلة تفاوته بين دول العالم لعدم أخذه بعين الاعتبار مستوى التقدم التكنولوجي، المستخدم في عملية الانتاج والذي ينجر عنه تصنيف المؤسسة على أنها صغيرة أو متوسطة تبعا لعدد عمالها في حين أنها تتميز بكثافة رأس مالها ويتجلى ذلك في المشاريع التي تستثمر مبالغ ضخمة وتكنولوجيا معقدة لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة، وذلك لا يعني أن يتم تصنيفها كمؤسسة صغيرة أو متوسطة فقط.

رأس مال المستثمر: يعتبر معيار أساسي في تصنيف المؤسسة من صغيرة ومتوسطة لكن هذا المعيار ليس ثابت في كل الاحوال لأن المؤسسة يمكن أن تكون ذات رأسمال تكنولوجي لا يحتاج الى ثروة مالية بقدر ما يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة.

حجم الانتاج: يتمثل هذا المعيار في المبيعات وحجم الانتاج الذي يظهر الصورة الحقيقية للمؤسسة في محيطها الاقتصادي والتنافسي الذي يحقق نجاح المشروع المقاولاتي.

*2/2 المعايير النوعية: تسهل عملية تنظيم نشاط المؤسسة وتظم مجموعة تتمثل في:

المعيار القانوني: يعتمد على الطبيعة القانونية للإنشاء المؤسسة وحجم رأي مالها، ويشمل هذا كل المشاريع والشركات العائلية والتضامنية والمهن الصغيرة والحرفية والورشات والمحلات وغيرها من المشاريع المقاولاتية، حيث يضبط هذا المعيار شروط قيام المؤسسة وزوالها

معيار التنظيم: يجمع هذا المعيار بين شرطين لتكوين المؤسسة يتمثل في الملكية وادارتها، ومدى اتساع نطاق العمل حيث نجد في غالب المؤسسة الصغيرة أن الملكية والادارة تعود لشخص واحد صاحب المشروع هو الذي يقوم باتخاذ القرارات.

معيار التكنولوجيا: نعني به استخدام أساليب الانتاج الحديثة هذا ما يجعلها تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- كيفية انشاء المؤسسات المقاولاتية: تعرف المؤسسة عامة على أنها مجموعة من الافراد يعملون على تحويل مدخلات الى مخرجات، أو كونها منظمة تنسق بين رأس المال والكفاءات الأخرى ويتمثل هدفها في تحقيق أكبر عائد ممكن من رأس المال المستثمر، تدار في أغلب الأحيان من قبل فريق اداري يمتلك درجة معينة من الاستقلالية في تحديد استراتيجيتها، وتنسيق نشاطاتها المتمثلة في تقديم سلع وخدمات في بيئة محددة.

ومن خلال هذا التعريف جملة من الخصائص حول كيفية انشاء المؤسسة تتمثل في:

- مالكو عوامل الإنتاج المادية والمكونات البشرية هم أفراد مستخدمين لهم كفاءات فنية وإدارية.

- الهدف الرئيس من انشاء هذه المؤسسات تحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح التي ترضي العامل وصاحب المؤسسة.

- تفويض صاحب رأس المال لفريق اداري مسؤول على تنفيذ القرارات وتسيير إدارة المؤسسة تحت اشرافه وهذا من أجل تحقيق الانسجام والعقلانية داخل المؤسسة.

1/3 المؤسسة حسب الحجم: يقوم هذا التصنيف على فرضية ان الحجم يؤثر على طبيعة التنظيم ونمط العلاقات الداخلية بين الإدارات، ومنه فالمؤسسات ذات الحجم المتماثل يسود بها سلوك تنظيمي متماثل، ولتصنيف المؤسسات حسب الحجم يمكن الاعتماد على جملة من المتغيرات، تتمثل في:

- ❖ عوامل الإنتاج، حجم رأس المال، عدد العمال، وهو الأكثر استعمالا في تصنيف المؤسسات.
- ❖ المردودية أي حجم المحقق والقيمة المضافة.
- ❖ حجم النشاط، ويستدل عنه بحجم رقم الاعمال.

2/3 انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسات الصغيرة حسب علماء الاقتصاد هي التي لا يزيد عدد أفرادها عن 10 يتولى فرد واحد منها ادارتها، وهو المالك لرأس المال او صاحب المشروع، ونجد عادة هذا النوع من المؤسسات في القطاع الحرفي والزراعي، وأيضا قطاع التجارة الصغيرة وتخضع هذه المؤسسة لمحيطها الخارجي المباشر أي وجودها واستمراريتها مرهون بمدى قدرتها على الاستجابة الى متطلبات السوق، وقد جاء الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات مع بداية 1990بالجزائر من خلال اهتمام الدولة بإنشاء هذه المؤسسات الناشئة التي هي في غالبيتها مؤسسات عائلية أو أسرية.

- أما المؤسسات المتوسطة في التي تضم بين 10 و500 فرد وهي تتميز بعدم الفصل بين الملكية والتسيير وغالبا ما تكون هذه المؤسسة عائلية أي هم المالكون لرأس المال والمالكون للتسيير والتصرف، وتتميز هذه المؤسسات بخاصية عدم الفصل بين الملكية والتسيير لان هذا النوع منها يكون ذات صبغة عائلية حيث يكون التسيير والتصرف مركزي، وكل القضايا مهما كانت لابد أن تمر على المالكين مباشرة.

3/3 خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- المرونة والتكيف السريع مع الظروف والتحولات من أجل احداث التوازن في العملية التنموية.
- سهولة اختيار النشاط من خلال تطبيق فكرة المشروع التي يحملها المقاول ويسهر على انجاحها بامكانيات محدودة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى.
- ملكية الإدارة تعود الى صاحب المشروع، المقاول الذي يتولى القيام بكل المهام والعمليات وفي الغالب تكون هذه المؤسسات أسرية لذلك تتميز بالمرونة في تاسيسها.
- تعتمد المؤسسات المصغرة في الجزائر على المهن التالية: الزراعة، الصناعة التقليدية انشاء المطاعم أو وكالات السياحة والاسفار.

ب/ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تأخذ المؤسسة شكلها من خلال النشاط الاقتصادي الذي تقوم به او يقوم المقاول بتجسيده على ارض الواقع وينقسم شكل المؤسسة على حسب طبيعة المنتجات والتوجه والقطاعات التي تنتمي اليها:

أ/ المؤسسات حسب طبيعة المنتجات: نجد في هذا الشكل من المؤسسة تلك التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والنسيج والجلود وهذا النوع من المؤسسة يعتمد على تكنولوجيا بسيطة ويد عاملة كثيرة، اما بالنسبة للمؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة، فهي التي تقوم بإنتاج قطاعات الغيار والعتاد الفلاح وغيرها من المنتجات الثقيلة، إضافة الى المؤسسة المنتجة للسلع التجهيزية والتي تتطلب كثافة عمالية ذات كفاءة إضافة الى رأس مال واسع لهذا مجال انتاجها ضيق مقارنة بالشكلين السابقين.

4/3 الهدف من انشاء المؤسسات المتوسطة والمصغرة: تقوم هذه المؤسسات على أساس تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية التي تسمح ب:

- توفير مناصب شغل من اجل القضاء على البطالة

- تنوع الإنتاج وتحسين القطاع الاقتصادي لإشباع حاجيات المستهلكين.

- التقليل من البطالة من خلال الادماج الاجتماعي للشباب في سوق الشغل وهذا ما يحد من مخاطر التسيب والانحراف وغيرها من الآفات الاجتماعية.

- القضاء على النشاطات غير الرسمية من خلال استغلال افكار المقاولين وتطويرها في شكل مؤسسات عن طريق التأطير الجهات المختصة2.

5/3 أهمية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرف العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في العقد الاخر من القرن الماضي تغيرات وتحولات في الأنظمة الاقتصادية وذلك بالاتباع النظام الجديد الذي أصبح العالم يعيش فيه، للتأقلم مع التكنولوجيا الحديثة التي حاولت التطوير من الأنظمة الاقتصادية بما يتماشى مع ذوق المستهلك الذي أصبح يعيش في سوق اقتصادي واجتماعي تنامت فيه ظاهرة العولمة وأخذت مكانتها في المجتمع.

هذا ما دفع بالدولة الى الاهتمام بكل ما هو بديل للمؤسسات الكبرى والصناعات المصنعة، وذلك بتشجيع الشباب المقاول الى الابداع والابتكار من أجل إقامة مؤسسات مصغرة أو متوسطة بتفعيل مشاريعهم فيها وتجسيدها على أرض الواقع لتحقيق الأهداف التنموية التي تعود على الاقتصاد الوطني، وتظهر أهمية هذه المؤسسات في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي ويمكن ايجاز ذلك في النقاط التالية:

أ/ الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحريك العجلة الاقتصادية على مستوى جميع دول العالم الاتي انتهجت هذا الأسلوب في اقتصادها والجزائر كانت من الدول الغربية والعربية التي دخلت هذا المجال من خلال تجسيد وتشجيع الشباب بتمويل المشاريع التي تكون لها أهمية على الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

* احداث تكامل وتشابك في القطاع الاقتصادي وذلك من خلال التعاون تقسيم الجهد والطاقة على المؤسسات الكبرى من خلال توفير الاحتياجات من موردين ويد عاملة إضافة الى التكامل الذي تقوم به هذه المؤسسات من خلال التسويق والاشهار لمبيعاتها.

* الحد من الهجرة الداخلية من خلال تسهيل عملية انشاء مؤسسات مصغرة او متوسطة في المناطقة الداخلية والنائية وهذا ما يحقق التوازن الجغرافي ويضمن التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني.

* تساعد في التقليل من الواردات والتوجه الى الاستثمار الداخلي، كما تساهم في تحسين المدفوعات وتعبئة الادخار عن طريق دعم المنتوج الوطني والمساعدة على التسويق لحماية المنتج من المنافسة الدولية.

ب/ الأهمية الاجتماعية للمؤسسات المصغرة والمتوسطة: تساهم هذه المؤسسات وبشكل فعال في ضمان الاستقرار الاجتماعي مساهمة الدولة في التسهيل في الإجراءات لإنشاء هذه المؤسسات على كافة ربوع الوطن، وهذا ما يساعد على التخفيف من حدة البطالة عن طريق توفير مناصب عمل لإنجاح المشروع المقاولاتي، وهذا ما يساعد في الاستقرار المادي والنفسي للفرد داخل المجتمع ومقابل هذا هو الحد من الآفات الاجتماعية والهجرة غير الشرعية، كما تساهم هذه المؤسسات أيضا في الحفاظ على التراث المادي من خلال المحافظة على الاعمال الحرفية، الان الكثير من هذه المؤسسات وخصوصا في المناطق الداخلية التي تعتمد على الصناعات التقليدية والتي تستقطب المرأة بشكل كبير، وتساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية من خلال تسويق وتصدير هذه المنتجات.

6/3 العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من انشاء وكالات من قبل الدولة مرافقة ومدعمة لإنشاء هذه المؤسسات، وعلى الرغم من أهميتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، الا أنها تواجه جملة من المشاكل قد تعوق مسار هذا المشروع وتؤدي به الى الفشل في الكثير من الأحيان أو التخلي عنه ودخول في مشاكل أخرى مع هذه الوكالات المرافقة ومن جملت هذه المعوقات التي تصادفها هذه المؤسسات نجد:

- غياب التكوين والتأطير القانوني للمستثمر في هذه المشاريع إضافة الى عدم اندماج الوكالات او السلطات في تحسين ومراقبة المشاريع.
- غياب الروح والثقافة المقاولاتية عند المستثمر الذي يرى في المشروع انه ربح للأموال.
- صعوبة التموين وصعوبة الحصول على القرض البكي وذلك للمبالغة في الضمانات المطلوبة والمفروضة من البنك على المستثمر.
- المنافسة التي تعتبر أكبر مشكل واجهه صاحب المؤسسة التي تكون من خلال تلك الواردات والمشاريع الكبرى
- ارتفاع أسعار المواد الأولية غير المدعمة من طرف الدولة، مما يؤدي الى ارتفاع كلفة الإنتاج وهذا ما يفرض على صاحب المؤسسة الى رفع أسعار المنتج في السوق.

قائمة المصادر والمراجع

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، تاريخ الاصدار12 ديسمر.

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 2001/12/12.

3- المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54 المؤرخ في 2003/09/10.

4- المرسوم التنفيذي رقم 01-04 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03 المؤرخ في 2004/01/03.

5-المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المتضمن احداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانون الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد06 المؤرخ في 01/22/ 15.

6- أحمد عارف العساف، واخرون: الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012

7- درويش محمد أحمد: نظريات القيادة واستراتيجيات الاستحواذ على القوة، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الاولى، تاريخ النشر 2009.

8- عبد الحميد أبو ناعم: ادارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002

9- عادل محمد زايد: ادارة الموارد البشرية ورؤية استراتيجية كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني، كلية التجارة، جامعة القاهرة 2003

10- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

11- فلاح الحسني: ادارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة 2006.

12- يحياوي مفيدة: انشاء المؤسسة المقاولاتية، هل هي قضية ثقافة؟ بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي بعنوان المقاولاتية، التكوين وفرص العمل جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام الملتقى 06/07/08/أفريل 2010.

13- محمد على جودي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر-بسكرة- 2015/2014.

14- نصردين بن نذير: دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012.

كتب باللغة الأجنبية:

1-Allain Fayolle, Le métier de créateur d'entreprise, Edition d'organisation, Paris, 2003

2-Azzedine Tounés, L'intention entrepreneuriale ; Thèse doctorat, Faculté de droit des SC économiques et de gestion, Université de Rouen, France,2003

3-Brahim Allali, Ver une théorie de l'entreprenariat, cahier de recherche de L'ISCAE N°17, Maroc

4-Emile-Michel Hernandez, Revue Française de gestion n° 168-1469/2006

5-Moriy siomy, développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneur : le cas de rendez-vous entrepreneurial de la francophonie, Thèse pour l'obtention de la philosophie doctorat (ph.d.) université Laval Québec, octobre, 2007

6-Thierry Verstraet, entrepreneurial : modélisation de phénomène. Revue de l'entrepreneurial, vol 1, n°1 2001

7-Chantal Morley ; Gestion d'un projet système d'information principes, technique, mise en œuvre et outils ; Paris : Dunod,1996

8-Emile Durkheim : De la Division du travail social (1893),Ed.PUF,Paris 1996

9-Guy Minguet : Entreprises émergentes et entrepreneur,quelle sociologie de l'entrepreneuriat, édition el casbah-Cread-Alger, 2001.

10-Khaled Bouabdallh, et Abdallah Zouache, Entrepeneuriat et d'evloppemant économique, les cahiers du CREAD, Alger, n37 2005.

11-Shapéro Albert : The displaced uncomfortable entrpreneur ; Psychology today 1975 ; cite pare Hernandez l'entrepreneuriat approche théorique

12- Y. Ferfer et M. Benguerna : Mondialisation et modernisation des entreprises, enjeux et Trajectoires ; Ed, El K